أين نتائج لقاء رئيس الوزراء مع رجال الأعمال؟

الأسعار ارتفعت.. والمذكرة المشتركة بين التجار والصناعيين لم تنتهِ بعد!!

هناء غانم

أكد عضو غرفة صناعة دمشق وريفها فواز الأسطة حلبي لـ«الوطن» أهمية استمرار بناء الثقة والتعاون بين الحكومة وقطاع الأعمال واشتراك هذا القطاع بكل القرارات الخاصة بهذا القطاع لعبور هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة بما ينعكس على تحسين واقع الأسواق واستمرار وتيرة الإنتاج وتسهيل الإجراءات أمام التجار لتوريد جزء من المواد والسلع الأساسية التي تحتاجها السوق المحلية، لافتاً إلى أن موضوع الأزمة وتأمين المواد الأولية أمر نعاني منه كصناعيين منذ ١٠ سنوات ومع ذلك بالنهاية يتم تأمين هذه المواد الأساسية التي يجب أن تدخل بالعملية الإنتاجية، معتبراً أن تأمينها يجب أن يكون بالمرتبة الأولى حتى لا تتوقف المصانع والمعامل عن الإنتاج وخاصة أن هناك مصانع تتوقف عن العمل إن لم يتم استيراد بعض موادها الأولية.

وأوضح أن الإجراءات الحكومية المتخذة في هذا الإطار التي تم الاتفاق عليها مع قطاع الأعمال من صناعيين وتجار ضمن لجنة مشتركة تهدف إلى تقليل تأثيرات هذه الحرب إلى الحدود الدنيا على المواطن السوري من الناحية.. وأن يتركز عمل اللجنة التي تم تشكيلها في الحكومة بين غرف التجارة والصناعة على الترابط بين القطاع الخاص والحكومة مع التركيز على النواحي الإيجابية واستغلالها.

وأضاف: إننا مقبلون على فترة شهر رمضان المبارك ويجب أن يتم التنسيق فيما يتعلق بانسياب المواد الأساسية في الأسواق وتأمين كل السلع وخاصة أن الاستهلاك في شهر رمضان يزداد.

وأشار حلبي إلى الإجراءات الحكومة المتعلقة بفتح مدة الشحن في إجازات الاستيراد ودراسة تخفيض الأسعار الاسترشادية لبعض المواد الأساسية لتخفيض أسعارها في السوق المحلية الأمر الذي يشجع قطاع الأعمال على توفير احتياجات السوق المحلية بأقل الكلف.

بدوره أمين سر غرفة صناعة دمشق وريفها أكرم الحلاق أكد أن اللجنة المشكلة من الحكومة للاتفاق بين الصناعيين والتجار على مقترحات واضحة لانعكاس الأزمة الأوكرانية على الاقتصاد مستمرة بالعمل وخاصة أنه تم الاتفاق على حل المشاكل التي يعاني منها الصناعيون.

وأوضح أن رئيس الحكومة أكد أن هذه الأزمة قد يكون لها آثار على الاقتصاد الوطني ومن المحتمل أن يكون هناك زيادة في الأسعار على بعض المواد ومشيراً إلى أن مهمة اللجنة هي وضع أولويات وطرح المعوقات التي تواجه الصناعيين والتجار وتوحيد رؤى مشتركة بين القطاعين لعرضها على الحكومة خلال فترة قصيرة.

وذكر الحلاق أن اللجنة مؤلفة من خمسة أعضاء من غرف الصناعة وخمسة من غرفة التجارة ولم تنته حتى الآن المذكرة النهائية التي سيتم عرضها على الحكومة والتي تتضمن رؤية واحدة لقطاع الأعمال بما فيه مصلحة للاقتصاد الوطني عامة.

خازن غرفة صناعة دمشق الصناعي أيمن مولوي قال: إن المذكرة تركز على دور الصناعة والتجارة في الاقتصاد وتبسيط الإجراءات حيث تم وضع عدة نقاط تم الاتفاق عليها ومن المفروض أن يكون هناك اجتماع قريب للخروج بصيغة نهائية والاتفاق على النقاط الأساسية بين غرف الصناعة والتجارة لعرضها على مجلس الوزراء.

ومن الجدير ذكره أن سيناريو رفع الأسعار لا يزال بين صد ورد والحلقة الأضعف هي المواطن وخاصة أن التصريحات الرسمية على لسان وزراء الاقتصاد والتجارة الداخلية تؤكد أنه لا يوجد أي مبرر لرفع الأسعار وفق ما أكده وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك السوري عمرو سالم، مبيناً أن لا مبرر لارتفاع الأسعار، وأن هناك عقوبات منها الحبس بحق عدد من المستوردين المخالفين.

بدوره وزير الاقتصاد سامر الخليل قال: إننا مقبلون على شهر رمضان ويجب ألا يكون هذا الموضوع مبرراً لأي أحد من التجار لرفع الأسعار أو الحصول على مكاسب إضافية على حساب لقمة المواطن وهو موضوع خط أحمر بالمطلق غير قابل للتهاون على الإطلاق علاوة على العمل لضمان استقرار سعر الصرف وسوق الصرف المحلية.

مدير مؤسسة الأعلاف لـ«الوطن»: لغاية الآن ليس هناك نية لدينا لرفع الأسعار ومخازين المؤسسة جيدة

سعد الدين: التجار رفعوا أسعار الذرة الصفراء بنسبة ٣٠ بالمئة خلال الأيام الأربعة الماضية

رامز محفوظ

كشف مدير عام مؤسسة الأعلاف عبد الكريم شباط في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة أعلنت عن مناقصة لشراء ١٠٠ ألف طن من الذرة والشعير وكبسة فول الصويا منها ٤٠ ألف طن ذرة صفراء و٤٠ ألف طن شعير و٢٠ ألف طن كبسة فول الصويا من أجل تعزيز مخازين المؤسسة وآخر موعد للتقدم إلى المناقصة في الرابع عشر من الشهر الجاري، مبيناً أنه في حال وصول هذه الكمية من الممكن زيادة مخصصات الدواجن من المواد العلفية.

ولفت إلى أن الأحداث العالمية وتطورات الأزمة الأوكرانية أدت إلى ارتفاع أسعار الأعلاف عالمياً، مشيراً إلى أن جزءاً مهماً من المواد العلفية كان يستورد من روسيا وأوكرانيا ونتيجة الحرب توقف الاستيراد حالياً، موضحاً أن المؤسسة كانت تستورد الذرة من روسيا في حين أن تجار القطاع الخاص كانوا يستوردون من أوكرانيا وبلدان أخرى.

وعن أسباب ارتفاع أسعار الأعلاف في السوق بين أنه بمجرد ارتفاع أسعار الأعلاف عالمياً وصعوبة استيرادها على خلفية تطورات الأزمة الأوكرانية قام بعض التجار برفع أسعارها واحتكارها في حين أن تجاراً آخرين التزموا بالأسعار الرائجة في السوق ولم يرفعوا أسعار المواد العلفية.

وبخصوص الحديث عن رفع أسعار المواد العلفية من المؤسسة بالتوازي مع ارتفاع الأسعار العالمية بين شباط أنه لغاية الآن ليس هناك نية لدينا لرفع الأسعار، وأضاف: لا نريد تحقيق أرباح كبيرة لكننا في الوقت نفسه لا نستطيع تحمل الخسائر وفي حال أنه من المقرر أن يتم افتتاح دورة علفية للأبقار غداً باعتبار أن دورة التوزيع للأبقار انتهت نهاية الشهر الماضي.

ولفت إلى أن المؤسسة وزعت لكل أنواع الثروة الحيوانية بحدود ٥٩ ألف طن من مختلف المواد العلفية منذ بداية شهر شباط الماضي حتى تاريخه باعتبار أن المؤسسة تقوم بتوزيع الدورات العلفية التي تعلن عنها المؤسسة بين شباط أن المؤسسة لم تتوقف عن افتتاح الدورات العلفية وهي مستمرة بالتوزيع لكل أنواع الثروة الحيوانية وبين أنه من المقرر أن يتم افتتاح دورة علفية للأبقار غداً باعتبار أن دورة التوزيع للأبقار انتهت نهاية الشهر الماضي.

ولفت إلى أن المؤسسة وزعت لكل أنواع الثروة الحيوانية بحدود ٥٩ ألف طن من مختلف المواد العلفية منذ بداية شهر شباط الماضي حتى تاريخه باعتبار أن المؤسسة لا تقوم بالتوزيع في الشهر الأول من أجل القيام بالجرد، موزعة بين ٣٠ ألف طن من مادة النخالة و١٤ ألف طن من مادة جاهز حلوب و٥ آلاف طن من كسبة فول الصويا و١٠ آلاف طن من الذرة الصفراء.

ولفت إلى أن مخازين المؤسسة من المواد العلفية تعتبر جيدة حالياً، موضحاً أن المؤسسة توزع كميات من المقننات العلفية ولا توزع الحاجة الكلية للثروة الحيوانية، ومهمتنا الأساسية من التوزيع ضبط السوق والتبخل عند حدوث أزمات كما يحدث حالياً وقال: الدليل أننا نقوم ببيع كيلو كسبة فول الصويا على سبيل المثال بسعر ٢١٠٠ ليرة في حين أنه يباع في السوق بسعر ٣ آلاف ليرة.

بدوره أكد رئيس لجنة مربي الدواجن نزار سعد الدين لـ«الوطن» أن تجار الأعلاف قاموا برفع أسعار الذرة الصفراء بنسبة ٣٠ بالمئة خلال الأيام الأربعة الماضية، متسائلاً: هل من المعقول أن تجار الأعلاف استوردوا المواد العلفية خلال أربعة أيام؟ واضعاً هذا السؤال برسم الحكومة ووزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مشيراً إلى أن قطاع الدواجن يتعرض اليوم للتدمير.

وأضاف: ليس هناك أي مبرر لرفع الأسعار وهناك بعض التجار يرفعون الأسعار من تلقاء أنفسهم ويقومون باحتكار المواد العلفية، مطالباً مؤسسة الأعلاف بالتدخل حالياً في ظل استغلال التجار للوضع الراهن من خلال زيادة مخصصات الطير من المواد العلفية وأن تصبح تغطي ٥٠ بالمئة من حاجة الطير بدلاً من ٢٠ بالمئة وخصوصاً أننا مقبلون على شهر رمضان وموسم الأعياد التي يزداد خلالها الطلب على الفروج خلال هذه الفترة.

ولفت إلى أن المواد العلفية موجودة ومتوفرة وليس فيها نقص لكن بعض التجار يستغلون حاجة المربي للذرة الصفراء وكسبة فول الصويا ويقومون باحتكار هذه المواد، مشيراً إلى عدم وجود بديل من الذرة للتربية.

لعبة تجار وراء اختفاء مواد ورفع أسعار أخرى

رئيس لجنة البزورية: حالة من الانكماش سبّبت اضطراباً وعدم استقرار في الأسعار

عبد المنعم مسعود

قال رئيس لجنة سوق البزورية في دمشق محمد نذير السيد حسن: إن السوق يشهد حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار نتيجة اختفاء العديد من المواد التموينية التي تمس حياة المستهلك مما أدى إلى ارتفاع أسعارها ارتفاعاً قياسياً إن وجدت لدى أحد الباعة سواء باعة المفرق أو نصف الجملة، موضحاً أن حالة من الانكماش تسيطر على السوق وأن بعض المحال تفتقد أكثر من ٥٠ بالمئة لموادها.

وبين السيد حسن أن ارتفاع الأسعار قد طال مواد لا علاقة لها بالاستيراد من أوكرانيا فالرز المتوافر في الأسواق السورية على اختلاف أنواعه مصدره من الهند ودول شرق آسيا فلماذا يرتفع؟ أضف إلى ذلك أن المستوردين الأساسيين لهذه المادة وغيرها من المواد لا يستوردون بالقطعة بل قد يستورد التاجر عدة بواخر أو عشرات «الكنتنرات» من المادة فأين اختفت هذه المواد؟

ويفترض رئيس لجنة السوق أن المستورد تعاقد على استيراد مادة ما الأن فإن فترة وصولها تستغرق وقتاً، مفترضاً أيضاً أن هذه المادة وصلت الآن فكل ذلك لا يبرر ارتفاع أسعارها بهذه المبالغ الخيالية فكيف وصل سعر كيلوغرام البرغل إلى ٤ آلاف ليرة وكيف أصبح كيلوغرام النيدو بسعر ٢٦ ألفاً؟

وبين السيد حسن أن هناك لعبة من كبار المستوردين من التجار فليس من المعقول أن تختفي المواد من الأسواق خلال أسبوع واحد ويتم تلبيس القصة للحرب على أوكرانيا، مبيناً أن تاجر نصف الجملة هو فقط حلقة بين تاجر الجملة وبائع المفرق ولا يزيد على أي بضاعة أكثر من نسبته في الربح، مؤكداً أن من يخسر في هذه الحالة هو المستهلك الذي يتم تحميله فروقات الأسعار أو تبعات اختفاء المواد.

ويعيد السيد حسن أسباب اختفاء في بعض المواد إلى تأثير الأزمة الأوكرانية على الأسواق السورية مثل الزيوت التي تصل نسبة الأوكراني منها إلى ٦٥ بالمئة، مطالباً الحكومة بإيجاد بدائل للمواد وذلك عبر تغيير بوصلة الاستيراد إلى دول أخرى مثل روسيا والصين والهند لتوفير الحبوب والزيوت وغيرها من المواد الضرورية لحياة المستهلك.

> الرز المتوافر من شرق آسيا لماذا ارتفع سعره؟!

ورصدت «الوطن» في سوق البزورية اختفاء كل أنواع الزيوت في السوق ولم يكن هناك سوى محل واحد يبيع بالقطعة وسعر الليتر بـ١٢٥٠٠ ليرة للتر وقطعة واحدة للمستهلك فيما بلغ سعر الليتر عند بعض محال المفرق خارج السوق ١٤ ألف ليرة وبلغ سعر «التنكة» من زيت الزيتون زنة ١٦ كغ ٢٢٢ ألف ليرة، وكيس الرز زنة ٢٠ كغ ارتفع سعره من ٦٠ ألفاً قبل عشرة أيام ليصل إلى ١٤٥ ألفاً فيما وصل سعر الكيس زنة ٤٠ كغ ٢٧٠ ألفاً وبلغ كيس البرغل زنة ١٠ كغ سعر ٣٦ ألف ليرة.

وتراوح سعر «تنكة» السمنة زنة ١٦ كغ بين ١٩٥ ألفاً و٢٦٥ ألفاً وذلك حسب نوعها وكان سعر السمنة البالغ ١٩٥ ألفاً قبل أسبوع ١٤٠ ألفاً أي زيادة قدرها ٥٥ ألف ليرة.

وبلغ سعر حليب الأطفال زنة ٩٠٠ غرام ٢٦ ألفاً، على حين بلغ سعر الكيس زنة ٧٠٠ غرام ٢١ ألفاً وستقر صحن البيض عند ١١ ألفاً والفول عند ٢٨٠٠ ليرة للكيلوغرام وكيس السكر زنة ٥٠ كغ بين ١٣٠ ألفاً.

وكانت «السورية للتجارة» قد بدأت أمس دورة جديدة لتوزيع المواد المقننة عبر البطاقة الإلكترونية رفعت فيها سعر ليتر الزيت من ٧٢٠٠ ليرة إلى ٨٢٠٠ ليرة أي بزيادة قدرها ألف ليرة وذلك لكل بطاقة، مبقية على سعر السكر المدعوم عند ١٠٠٠ ليرة وكذلك الرز المدعوم وسعر الرز المباشر ٢٤٠٠ والسكر المباشر كذلك.

مدير تموين اللاذقية: يوجد شح ببعض المواد وزيادة في المخالفات التموينية

عبير سمير محمود

«لا سكر ولا زيت ولا بقوليات» في عدد كبير من المحال بأسواق اللاذقية، يقول عدد من الباعة إن التجار يتذرعون بقلة توريد المواد إلى المحافظات بفعل الحرب الخارجية الدائرة في أقصى الشرق الأوروبي، على حين يتهم آخرون تجاراً كباراً باحتكار المواد الغذائية في المستودعات بقصد رفع سعرها خلال الفترة التي تسبق شهر رمضان لاستغلال الحدث العالمي واستثمارها من جيب المواطن داخلياً.

وطالبَ مواطنون بمحاسبة كل من يساهم بارتفاع أسعار المواد الغذائية التي وصلت إلى نسب تتراوح بين ١٠-٢٥ بالمئة، ومنها سعر الزيت النباتي الذي وصل سعر العبوة منه إلى ١٥ ألف ليرة دون أي مبررات منطقية والحجة التأثر بأي حدث عالمي نحو الأسوأ، على حين إن انتعاش الأسواق العالمية في أي فترة كانت لا تعرفه أسواقنا على الإطلاق!

عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة اللاذقية علي يوسف أكد لـ«الوطن»، وجود قلة في بعض المواد الأساسية بالسوق، في وقت تتم متابعة الإجراءات الرقابية بشكل آني على جميع الفعاليات.

وأضاف يوسف إن ارتفاع الأسعار عالمي وليس محلياً فقط، ودوريات التموين تقوم بدورها في قمع أية مخالفة وأي ظاهرة غير صحيحة، مشدداً على اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

وأشار إلى العمل اليومي لضبط الأسعار وفق النشرة التموينية والتقيد بالأسعار الرسمية لعمليات البيع وحيازة فواتير نظامية وإعلان السعر لجميع المواد بشكل واضح أمام المواطن «المستهلك»، تحت طائلة المسؤولية القانونية.

من جهته، أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية أحمد زاهر لـ«الوطن»، أن الإجراءات التموينية مستمرة في السوق، ويومياً يتم تسجيل بين ٤٠ – ٥٠ ضبطاً خاصاً بمجال التموين الغذائية والأساسية في أسواق اللاذقية.

ولفت زاهر إلى وجود شح ببعض المواد، قائلاً إنه تمت مراسلة الوزارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بما يخص توفير المواد ومنها الزيت النباتي الذي وصل وسيتم توزيعه خلال اليومين المقبلين عبر «السورية للتجارة» بموجب البطاقة الذكية بالسعر المحدد بـ٨٢٠٠ ليرة.

وذكر مدير التموين أنه تم جرد مستودعات التجار ومتابعة عملية توزيع المواد في الأسواق بهدف التأكد من عدم احتكارها وضخها بالأسواق لتبيعها للمواطنين بفواتير نظامية.

وحول ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق، أكد زاهر متابعة عمليات البيع للتأكد من البيع وفق النشرة التموينية، مشيراً إلى ضرورة تقديم المواطنين شكوى بحق أي محل يبيع المواد بسعر زائد لمعالجتها وفق القانون.

وأشار زاهر إلى أنه خلال الأيام الماضية تمت مصادرة ٥ أطنان زيت نخيل مجهول المصدر لدى ثلاثة مستودعات في العوينة والريحة والبصة، لافتاً إلى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين وفقاً للمرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١.

وإلى ضبط مخالفات بيع بسعر زائد لمادة العدس المجروش ومادة الأرز الصيني في الرمل الجنوبي، وضبوط عدم حيازة فواتير ببيع الزيت النباتي ومواد منظفات في جبلة وسوق التجار بالاذقية، وضبوط بمواد غذائية في مشروع الزراعة والأوقاف، مشيراً إلى تسجيل مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار لمواد غذائية وقطائر في المدينة.

مدير تموين السويداء: أي تاجر يبيع الزيت بأكثر من ٩٥٠٠ مخالف

عبير صيموعة

بيّن مدير فرع السورية للتجارة في السويداء ربيع غانم لـ«الوطن» عن بدء توزيع المقنن للمواد التموينية على البطاقة الإلكترونية من مادتي السكر والرز.

أما بالنسبة لمادة الزيت فبين أنها غير متوافرة حالياً لدى صالات السورية للتجارة، مشيراً إلى وجود وعود من الإدارة العامة بتوفيرها في صالات المحافظة ليصار إلى بيعها وفق البطاقة الإلكترونية.

وفي سياق متصل شهدت الأسواق ارتفاعاً جنونياً بأسعار مادة الزيت حيث وصل سعر الليتر منها إلى ١٥ ألفاً وفي جولة على المحال التجارية رصدت «الوطن» خلو كثير من المحال من المادة في حين سجلت أسعارها في المحال التي توافرت ضمنها أسعاراً فلكية حيث وصل سعر العبوة منها سعة ٤ ليترات إلى ٥٥ ألف ليرة وسعر العبوة سعة ليتر ١٥ ألف ليرة.

وأكد الأهالي ممن صادف وجودهم في المحال أن السبب في ارتفاع أسعارها وفقدانها في كثير من المحال إنما يعود إلى بعض ضعاف النفوس من أصحاب المحال التجارية الذين تعمدوا إخفاءها كي يتحكموا بأسعارها، هذا فضلاً عن عدم توافرها لدى صالات السورية للتجارة التي عجزت عن تأمين المادة كما عجزت عن المنافسة وكسر الأسعار.

وتساءلوا عن مصير تصريحات المسؤولين الحكوميين بتوفير المادة، واصفين هذه التصريحات غير المدروسة بأنها زادت من أزمة الثقة بين المواطن والحكومة.

بدورهم أكد تجار الجملة ونصف الجملة في المحافظة أن ارتفاع أسعار المادة يعود إلى ارتفاعها من مصدرها الأمر الذي أدى بالضرورة إلى الإحجام عن شرائها موضحين أن شراءها بأسعار مرتفعة تصل إلى ١٤ ألفاً لليتر الواحد وبيعها بـ١٥ ألف بعد وضع هامش ربح عليها سيخلق بالضرورة إشكاليات كبيرة مع التموين الذي قام بتسعيرها تموينياً بـ٩٥٠٠ ليرة لذلك ولتجنب المساءلة التموينية بات من الأجدى عدم طرح مادة الزيت ضمن المحال التجارية والأهم من ذلك أن سعرها غير ثابت وهو قابل للزيادة بين يوم وآخر.

وأشار التجار إلى أن المواطن يتحمل جزءاً من قضية غياب مادة الزيت من المحال التجارية بسبب لجوء البعض منهم والمقتدرين حصراً إلى شراء كميات كبيرة من المادة الأمر الذي أدى إلى فقدان المادة لدى بعض المحال التجارية.

دائرة حماية المستهلك في السويداء أكدت لـ«الوطن» أن تسعيرة الزيت التموينية هي ٩٥٠٠ ليرة وأي عملية بيع للمادة فوق هذا السقف تعد مخالفة تموينية وسيتم تنظيم الضبوط اللازمة بحق أي مخالف يتم التأكد من بيعه المادة خارج التسعيرة التموينية.